

القاهرة في ١٨ مايو ٢٠١٧

السيد الأستاذ / مدير إدارة الرقابة على التداول
بورصة الأوراق المالية

الموضوع: الإفصاح عن الخطة الاستثمارية المستقبلية بخصوص سهم شركة برایم القابضة عملاً بنص المادة (٢٩) من
قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،،

شركة صم للاستثمارات هي شركة مساهمة مصرية تأسست عام ٢٠١٦ وخاضعة لأحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونشاطها الأساسي هو تطوير وإدارة وهيكلة المشروعات الصناعية والاستثمار العقاري ومتلك الشركة إدارة قوية وفريق عمل يمتلك كفاءة وخبرة واسعة في مجال الاستثمار والخدمات المالية الغير مصرية.

وقد قامت شركة صم للاستثمارات بزيادة حصتها في شركة برایم القابضة إلى ٦٢٪ وهي شركة مساهمة مصرية تعمل في مجال الخدمات المالية غير المصرفية ومرخصة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية وتقوم بتقديم جميع خدمات الاستشارات المالية والاستثمار وتحقيقية الاكتتابات وإدارة الأصول ونشاط السمسرة في الأوراق المالية.

وكانت شركة صم للاستثمارات قد بدأت بتكوين تلك الحصة خلال سلسلة من الصفقات على مدار الستة أشهر السابقة وبالتحديد منذ يوم ٩ نوفمبر ٢٠١٦. هذا وقد قالت شركة صم للاستثمارات بالاستثمار في شركة برایم القابضة للأسباب الآتية:

- امتلاك برایم منصة استثمارية جاهزة قابلة للتحول إلى بنك استثماري إقليمي قوي.
- وجود سيولة نقية غير مستغلة حال استغلالها بطريقة اقتصادية واستثمارية صحيحة يمكن ان تعظم من عوائد مساهمي الشركة.
- حاجة الشركة الى فريق عمل قوي يمتلك الخبرات اللازمة لتحويل ذلك الكيان من حالة الجمود الى كيان أكثر تنافسية وموهنة لمواجهة التحديات التشغيلية والاستراتيجية التي تواجه أسواق المال بصفة عامة.
- حاجة السوق المصري والإقليمي لتوارد كيانات كبيرة قادرة على المنافسة في الأسواق المالية.

وامتثالاً لنص المادة (٢٩) من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية فقد قمنا بتطوير خطة عمل استراتيجية بهدف تعظيم قيمة الشركة. وحيث أنتا نرى أنه بتقديم الدعم والارشاد والإدارة الرشيدة للشركة سوف نتمكن من تعظيم قيمة الشركة على المدى المتوسط والبعيد.

وفيما يلي نقوم بعرض الإطار العام لخطة العمل المقترحة من قبل شركة صم للاستثمارات:

- العمل مع مجلس إدارة الشركة على المحاور التشغيلية الآتية:
 - الدفع في النواحي الخاصة بتعزيز قواعد الحكومة والرقابة الداخلية بما يضمن أكبر قدر من الشفافية والاستقلالية لإدارة الشركة وما يصاحب ذلك من تأثير إيجابي على حقوق مساهمي الشركة.
 - إعادة استثمار السيولة الحالية بما يعظم من عوائد المساهمين.
 - جذب كوادر جديدة قادرة على دفع أداء الشركة خاصة في مجال الاستثمارات المصرفية والخدمات الاستشارية والملكية الخاصة وذلك لعدم تواجد تلك الأنشطة حاليا.
 - دعم نشاط الوساطة بما يحقق الانتشار المناسب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وبما يدعم باقي الأنشطة الأخرى.
 - اجتذاب أصول جديدة وزيادة حجم الأصول المدارة وذلك من خلال إطلاق صناديق استثمارية جديدة تتواءم مع التطور الحالي والتشريعات الجديدة ومنها على سبيل المثال أنشطة الصناديق العقارية وصناديق الملكية الخاصة
 - إعادة الهيكلة المالية للشركة لعكس القيمة الحقيقية للاستثمار وعوائد التشغيل.
- توسيع قاعدة الملكية للشركة من خلال زيادة رأس المال والعمل على دخول مستثمرين جدد ذوي قيمة مضافة على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي.
- العمل مع مجلس الإدارة على دراسة فرص التوسيع الأفقي والرأسي خاصة مع وجود فرص متعددة في هذا المجال سواء في السوق المحلي أو الإقليمي.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،،



أحمد على عبد الرحمن
العضو المنتدب

